

■ ملك الأردن: المطلوب شراكة واسعة لتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة العربية



مبادرات تقودها دول الإقليم، هدفها الازدهار والنمو. والأردن ملتزم بهذا النهج".

وشارك في المنتدى أكثر من ألف شخصية بينهم رؤساء دول وحكومات ومسؤولون في قطاع الأعمال والمجتمع المدني من أكثر من 50 دولة. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

استضافت السويمة على شاطئ البحر الميت (50 كلم غرب عمان) في المملكة الأردنية الهاشمية أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحت شعار «نحو نظم تعاون جديدة»، بحضور ملك الأردن عبد الله الثاني ومشاركة أكثر من ألف شخصية. وفي كلمة له في افتتاح المنتدى، دعا العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني إلى "شراكة واسعة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة"، مشيراً إلى أن "أبناء منطقتنا الذين يزيد عددهم على 300 مليون، يمثلون مجموعة من المواهب المتحفزة للمنافسة على مستوى العالم، كما يوفران سوقاً كبيراً من المستهلكين ومؤسسات الأعمال".

وتابع: "إننا نحتاج إلى شراكة واسعة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، شراكة تتضمن استثمارات من القطاع الخاص وقدرة إنتاجية على جميع المستويات". وأشار إلى أنه "لا بد أن ينبع هذا الجهد من المنطقة وفيها، من خلال

■ ارتفاع الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي الكويتي

شباط الماضي 10.89 مليار دينار، بنمو 10.2 في المئة بالمقارنة مع قيمتها في الشهر نفسه من 2018 البالغة 9.88 مليار دينار، وزيادة شهرية 0.3 في المئة.

وارتفعت الموجودات الأجنبية للمركزي بنسبة 9.5% إلى 10.72 مليار دينار، مقابل 9.79 مليار دينار في شباط 2018، بنمو شهري 0.3 في المئة. أما على مستوى البنوك المحلية، فقد بلغت القيمة الإجمالية لموجوداتها 66.38 مليار دينار، بارتفاع 4.9% عن قيمتها في شباط من العام الماضي عند 63.24 مليار دينار، وصعود شهري بنسبة 0.7%.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

أظهرت النشرة النقدية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية في القطاع المصرفي الكويتي خلال فبراير (شباط) الماضي بنسبة 6.9% على أساس سنوي، حيث وبلغ صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية والمركزي الكويتي 17.47 مليار دينار (57.49) مليار دولار، في شباط السابق، مقارنة بـ16.33 مليار دينار، أي 53.73 مليار دولار، خلال الشهر ذاته من العام 2018. وعلى أساس شهري، تراجع صافي الموجودات الأجنبية للقطاع بنسبة 3.3%، علماً بأنها كانت تبلغ في كانون الثاني 2019 نحو 18.06 مليار دينار.

وكشف البيان عن بلوغ إجمالي موجودات البنك المركزي الكويتي في

■ "النقد الدولي" يتوقع تراجع دين مصر الخارجي في 2020



وتوقع "هيرميس" لجوء البنك المركزي إلى إجراء تخفيض آخر على أسعار الفائدة مرة أخرى بحلول شهر سبتمبر المقبل بواقع 2% بعد تطبيق المرحلة الجديدة من برنامج الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بزيادة أسعار المحروقات والكهرباء.

المصدر (موقع البورصة نيوز، بتصرف)

توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ منحنى الدين الخارجي لجمهورية مصر العربية ذروته خلال العام المالي الحالي على أن يبدأ التراجع من العام المالي المقبل.

وبحسب تقرير الصندوق حول المراجعة الرابعة للبرنامج الاقتصادي سيصل الدين الخارجي إلى 104.4 مليارات دولار العام المالي الحالي، مقابل 93.1 مليار دولار في سبتمبر (أيلول) 2018. في حين سيتراجع الدين الخارجي العام المالي المقبل إلى 95.2 مليار دولار، متوقفاً أن يبلغ 31.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 35.4 في المئة.

في الموازنة، أعلن قطاع البحوث في بنك الاستثمار "هيرميس"، عن أن ارتفاع الدين الخارجي كان متوقفاً من الحكومة والصندوق في ظل الاتجاه إلى الاقتراض الخارجي كبديل عن الاقتراض المحلي بسبب أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم زيادة أسعار الفائدة لمقابلة هذه الارتفاعات.